

دور العولمة المالية في الخدمات المصرفية الالكترونية في سورية – المؤشرات الحالية وآفاق النمو

هشام الجيه جي

باحث دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية
hisham-250a@hotmail.com

منال الموصلي

أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية

المخلص

يهدف البحث إلى بيان إذا كانت الخدمات المصرفية الالكترونية في سورية قد اتبعت نمط جديد نقلها من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب مبتكر مصرفياً، يواكب تطورات العولمة المالية، حيث طبقت الدراسة على القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2024.

وتوصل البحث إلى أن سورية لديها منظومة مصرفية هجينة تجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية مع التطبيقات الحديثة للدفع الالكتروني، وبعض الخدمات الالكترونية المعتمدة على تطبيقات الهاتف الخليوي، كما بين تحليل واقع الخدمات المصرفية في سورية ضعف النضج الرقمي، وضعف قدرة المصارف على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية تنافسية، بسبب ضعف توفر أبعاد تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي من حيث استخدام برمجيات وتطبيقات وقواعد بيانات ونظم معلومات مصرفية حديثة داعمة للابتكار المصرفي.

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: إعادة هيكلة القطاع المصرفي نحو الخدمات التكنولوجية، ولاسيما تضمين خدمات مصرفية إلكترونية جديدة أكثر انفتاحاً على العولمة المالية مثل البنك الافتراضي- التأمين الرقمي – الاستثمار الرقمي وصولاً إلى تهيئة البنى التحتية لاعتماد عملة مشفرة، قادرة على إنجاز متطلبات منظومة الدفع والاستثمار الرقمي كاملة.

كلمات مفتاحية: الخدمات المصرفية الالكترونية، العولمة المالية، النضج الرقمي، الجاهزية الالكترونية.

The Role of Financial Globalization in Electronic Banking Services in Syria – Current Indicators and Growth Prospects

Hisham ALjabhjy

PhD Researcher, Department of Finance and Banking, Higher Institute of Business
Administration, Damascus, Syria
hisham-250a@hotmail.com

Manal Al-Mousli

Assistant Professor, Department of Finance and Banking, Higher Institute of Business
Administration, Damascus, Syria

Abstract

The research aims to show whether electronic banking services in Syria have followed a new pattern that has moved them from the traditional method to an innovative banking method that keeps pace with the developments of financial globalization, as the study was applied to the Syrian banking sector during the period from 2020 to 2024.

The research concluded that Syria has a hybrid banking system that combines traditional banking services with modern electronic payment applications, and some electronic services based on mobile phone applications. The analysis of the reality of banking services in Syria also showed weak digital maturity and the weak ability of banks to provide competitive electronic banking services, due to the weak availability of information technology dimensions in the banking sector in terms of the use of modern software, applications, databases and banking information systems that support banking innovation.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Restructuring the banking sector towards technological services, especially including new electronic banking services that are more open to financial globalization such as virtual banks - digital insurance - digital investment, leading to preparing the infrastructure to adopt a cryptocurrency, capable of fulfilling the requirements of the entire digital payment and investment system.

Keywords: E-banking, Financial Globalization, Digital Maturity, E-Readiness.

مقدمة

لقد أحدثت العولمة المالية المدعومة بتقنيات المعلومات والاتصالات، تغيرات كبيرة في الخدمات المصرفية، حيث انتقلت من الطرق التقليدية إلى طرق أفضل مع الابتكار المالي والتطور التكنولوجي، وبفضها أصبحت بيئة الأعمال المصرفية أكثر مرونة لاستيعاب التغيرات التكنولوجية (أرشيد، 2017، ص207).

من جانب آخر، يعد تقديم الخدمات المصرفية بطرق مبتكرة وفق نماذج أعمال مصرفية جديدة، أحد الاتجاهات الحديثة التي أفرزتها العولمة المالية، والتي لا بد من مواكبتها لاستدامة الأداء المالي. وفي سورية كان الدافع الرئيسي للتوجه نحو الخدمات المصرفية الجديدة، هو إدخال نموذج أعمال مصرفية جديد، ومواكبة مخرجات العولمة المصرفية، وهذا خلق نمط هجين بين الخدمات المصرفية التقليدية وبين الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث سعت المصارف العاملة في السوق السورية إلى الاستفادة من إجراءات التحول الرقمي، وترسيخ دورها في منظومة الخدمات المصرفية الإلكترونية، بهدف رفع سوية نشاطها التشغيلي.

مشكلة البحث

دفع تزايد الاهتمام بالتحول الرقمي مؤخراً في الاقتصاد السوري، كل من المصارف والمؤسسات المالية إلى اتخاذ إجراءات رقمية وتقنية، لمواجهة التطورات والتحديات التكنولوجية، ومواكبة تطورات العولمة المالية، وتقديم خدمات مصرفية بنمط جديد.

وقد تأثر القطاع المصرفي السوري بتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى أقل بانتشار التكنولوجيا المالية عالمياً، حيث توصف الأعمال المصرفية في القطاع المصرفي السوري بأنها تقليدية، وتعتمد بدرجة كبيرة على تطبيق أتمتة الإجراءات الداخلية، وعلى أقل بتضمين تقنيات التكنولوجيا المالية مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية والحساب المصرفي الافتراضي، على نحو هجين بين الوظائف التقليدية والإلكترونية، وهذا حسن الخدمات المصرفية، ولكن ليس بنمط معمق، ونقلها إلى شكل مختلف، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتسم بالمرونة. وبالتالي يشكل التحول الرقمي الكامل تحدياً للمصارف العاملة في سورية، لرفع جاهزيتها في تقديم خدمات مصرفية إلكترونية تنافسية، تلائم مناخ بيئة الأعمال المصرفية السورية، بهدف تغيير نمط الخدمات المصرفية في سورية وتقديمها بشكل مختلف.

وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيسي:

هل ساهمت العولمة المالية في تحسين الخدمات المصرفية في سورية؟

ويتفرغ عن هذا التساؤل التساؤل التاليين:

1. هل تمكنت المصارف السورية من تقديم خدمات مصرفية جديدة تنافسية وفق مؤشرات التحول الرقمي؟
2. هل بيئة العمل المصرفية في سورية جاهزة لاستخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية، وفق ضوابط ومؤشرات التحول الرقمي؟

فرضية البحث

- ساهم التحول الرقمي في تقديم نموذج ناجح للخدمات المصرفية الإلكترونية في سورية.

أهمية البحث وأهدافه

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة جانب هام وحيوي يحتل حيز واسع في الأدبيات المالية المعاصرة، وهو قدرة العولمة المالية في زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتحسين الأداء المصرفي. كما تبرز أهمية البحث التطبيقية من ضرورة الارتقاء بالخدمات المصرفية وتنويعها، وتقليل المخاطر المرتبطة بها ولاسيما منتجات العولمة المالية، باعتبارها من التطبيقات الحديثة في القطاع المصرفي، والتي باتت حجر الأساس في النهوض بالخدمات المصرفية، لا سيما في مرحلتها إعادة الاعمار ومرحلة التعافي، تلبيةً لاستراتيجية التحول الرقمي التي بدأتها الحكومة السورية عام 2021.

وبالتالي يهدف البحث إلى تحليل واقع الخدمات المصرفية المقدمة من القطاع المصرفي السوري، وذلك وفق الاتجاهات الحديثة للعولمة المالية وتطبيقاتها، وتقييم جاهزية القطاع المصرفي نحو التحول الرقمي، وفق خطوات للتحول التدريجي نحو خدمات مصرفية إلكترونية.

منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة المؤشرات المؤثرة في التحول الرقمي للقطاع المصرفي، ومتابعة تطورها، لتحديد مدى التقدم في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وعلى المنهج الوصفي، لتوصيف الخدمات المصرفية في سورية والعوامل المؤثرة بها، وعلى أسلوب الملاحظة للوصول إلى معرفة دقيقة بنمط الخدمات المصرفية الإلكترونية، والفجوة التي تفصل عن النضج الرقمي، بغرض الاستفادة منها في رفع جاهزية الخدمات المصرفية الإلكترونية وتنافسيتها وشمولها.

مجتمع وعينة البحث

مؤشرات الجاهزية الرقمية ومؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي السوري.

متغيرات البحث

لقياس مدى تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية تم توظيف مؤشرات تؤثر في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وفق تطور سوق التمويل والدفع الإلكتروني في سورية، والمتمثلة بكل من: مؤشر الاقتصاد الرقمي، مؤشر الجاهزية الرقمية، مؤشر البنية التحتية للمعلومات.

حدود البحث

- حدود زمنية: تبدأ منذ سنة 2021 وهي سنة بدء استراتيجية التحول الرقمي في سورية، حتى عام 2024.
- حدود مكانية: القطاع المصرفي في سورية.
- حدود موضوعية: تم الاعتماد على مؤشرات الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ومؤشرات المؤسسة العربية لضمان الصادرات، ومؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي الصادر عن مجموعة اكسفورد انسايتس، وإحصاءات من المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وتقارير صادرة عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية.

محددات البحث

واجه الباحث نقص في بيانات السلاسل الزمنية، لعدم توفر إحصاءات لعام 2024 باستثناء مؤشر الاقتصاد الرقمي الذي يصدر بيانات كل سنتين والمتاح منها مؤشرات أعوام 2020 – 2022 – 2024.

وهناك نقص في بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية لمؤشر الانتشار المصرفي وعدد مشتركين الهاتف لعام 2023، ونقص في بيانات مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2021 الصادر عن مجموعة اكسفورد.

مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية:

1- مفهوم ومزايا الخدمات المصرفية الالكترونية:

الخدمات المصرفية الالكترونية هي خدمة حديثة نسبياً تتطلب اتصال بالإنترنت، وتصنف ضمن نماذج الأعمال المصرفية المبتكرة، وتشير إلى استخدام الإنترنت للوصول إلى الخدمات والمعاملات المصرفية وإدارتها، حيث يمكن الوصول إليها من خلال متصفحات الويب على أجهزة الكمبيوتر أو التطبيقات البرمجية على الهاتف الخليوي (Hornuf & Voshaar, 2024, p3). حيث تحل التطبيقات المحمولة بشكل متزايد محل فروع المصارف لزيادة إمكانية وصول العملاء إلى المنتجات المصرفية عن بعد دون زيارة المصرف (Wu & Zheng, 2024, p4)، كما توفر حلول مبتكرة لا تقدمها المؤسسات المصرفية التقليدية (Ferilli et al, 2024, p2) ويؤثر نوع الخدمة المصرفية ومستوى تطورها وحجم انتشارها على نموذج الخدمات المصرفية الالكترونية المطلوب، وهذا يخلق مستويات وأنماط مختلفة للوصول إلى الخدمات المصرفية، وبقيّة خدمات الدفع الالكتروني (Sharma et al, 2024, p2) وتتزامن تلك التطورات مع التوجه العالمي نحو عولمة النظام المالي وترابط الأسواق، وتسوية المدفوعات المالية عبر الشبكة، في مجالات التمويل والمدفوعات وإدارة الثروات وأسواق رأس المال، بسبب الجدارة بالثقة وابتكار المنتجات المالية جنباً إلى جنب، مع سياسة تطور الوساطة المالية بفضل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة (Rafiuddin et al, 2023, p1).

وقد بدأت الخدمات المصرفية الالكترونية في الازدهار في نماذج الأعمال المصرفية، لاسيما بعد حل الكثير من القضايا التنظيمية، لاسيما تدابير حماية المستهلك والخصوصية وسهولة الوصول إلى الائتمان والدفع، وخاصةً مساعي التقدم نحو الوصول الشامل إلى البنية التحتية الرقمية، والذي أتاح لها التوسع والانتشار في السوق المالي عالمياً (Innes & Andrieu, 2022, p1) ومن المتوقع أن تؤدي الخدمات المصرفية الالكترونية إلى إحداث تحولات جذرية في القطاع المصرفي على نطاق عالمي من خلال نمو التكنولوجيا والابتكارات الجديدة، التي تعمل على خلق المزيد من المزايا التنافسية وتقديم خدمات مصرفية أكثر تنوعاً في مجال التسهيلات الائتمانية (Mirchandani et al, 2020, p331)، وإلى ظهور نماذج أعمال جديدة في القطاع المصرفي والوساطة المالية، تتفوق على خدمات المصارف التقليدية من ناحية السرعة والأمان والتكلفة (Cuadros-Solas et al, 2024, p2) ومن أهم مزايا الخدمات المصرفية الالكترونية للقطاع المصرفي:

- تعزيز قدرة المصارف على زيادة منح التسهيلات الائتمانية للأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تلعب الخدمات المصرفية الالكترونية دوراً وسيطاً جديداً في السوق المالية، على غرار دور منصات التمويل الجماعي، من خلال زيادة المنافسة وتقليل الحواجز أمام الدخول، وتخفيف الاحتكاكات المتعلقة بالمعلومات (Wu & Zheng, 2024, p4).
- الاستجابة السريعة والتلقائية لتنفيذ المدفوعات وانجاز الصفقات بالوقت الفعلي ودون وساطة (Zheng et al, 2022, p12).
- تقليل حواجز الدخول بفضل نظام البيانات والمعلومات الائتمانية اللامركزي الذي يسمح بدخول جهات فعالة جديدة لتقديم الخدمات مصرفية الكترونية (Bussoli & Barone, 2023, p75).

ترتبط تلك المزايا المصرفية الالكترونية بالبنية التحتية الرقمية المحسنة، وهو ما يعززه انخفاض الفجوة المصرفية الرقمية، وهذا بدوره يحرض صناع السياسات المصرفية، في تصميم استراتيجيات التحول الرقمي، وبناء نماذج الخدمات المصرفية (Ferilli et al, 2024, p1) تماشياً مع التقدم التكنولوجي، من خلال إنشاء شراكات خارجية أو اختيار الاستحواذ على شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، حيث تقدم للمصارف حلولاً تكنولوجية مبتكرة لجعل الخدمات المصرفية أكثر كفاءة (Galeone et al, 2024, p2) الأمر الذي ساهم في تحريض القطاع المصرفي على إعادة النظر في استراتيجيات الخدمات المصرفية الخاصة به من حيث تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، تخدم بيئات الأعمال المختلفة وتسهل وصول الشرائح الاجتماعية كافة إلى الخدمات المصرفية (Alnemer, 2022, p1) حيث تعد بنية الخدمات المصرفية الالكترونية هي القناة

التي تنتقل من خلالها الخدمات المصرفية بطرق مبتكرة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ولها دور حاسم في تشكيل قطاع مصرفي حديث، كما يعد نظام الدفع الآمن والفعال أمراً بالغ الأهمية للاستقرار المالي لأي بلد (Ashiru et al, 2023, p1)، وللبقاء في سوق مالية شديدة التغير تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية (Del Gaudio, 2024, p2).

2- الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية الإلكترونية:

لقد أدخل الابتكار التكنولوجي في مجال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وأجهزة الصراف الآلي، وخدمات المصرف الافتراضي، ونوافذ الخدمات المصرفية الرقمية، ومنصات الدفع، آليات جديدة قادرة على تعزيز قدرات القطاع المصرفي على تلبية احتياجات العملاء بطريقة أكثر فعالية وكفاءة (Alnemer, 2022, p1)، فضلاً عن تحسين الأنشطة المالية عبر توليد توليفة متكاملة بين نماذج الأعمال المبتكرة تكنولوجياً، مع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية. وباعتبارها منتجاً استثمارياً أو تموالياً، تسمح الخدمات المصرفية الإلكترونية بسرعة جمع المدخرات من العملاء، بإجراءات أكثر بساطة وأماناً مقارنة بالمصارف التقليدية، كما هو الحال مع منصات التمويل الجماعي (Ahmadou & Agada, 2023, p136) وشبكات الإقراض من نظير إلى نظير، وحلول الدفع مثل PayPal (Mirchandani et al, 2020, p331)، كما تتمتع تقنية دفتر الأستاذ الموزع المعروفة باسم سلاسل الكتل (Blockchain) بالقدرة على تغيير طريقة تسجيل المعاملات النقدية ومعالجتها بالكامل (Garg et al, 2023, p2) وبالتالي تحسين كفاءة التجارة وتسوية المدفوعات والائتمان (Li & Yin, 2023, p2) وهي بدرجة عالية من المرونة بحيث تتيح التواصل والتشارك في البيانات الضخمة وتسوية المدفوعات إلكترونياً، وتمويل نشاط الأعمال والتمويل الجماعي.. الخ، وذلك بين مختلف الأطراف (شركة الخدمات المالية والوسيط والمستقبل النهائي للخدمات المصرفية الإلكترونية). كما لديها القدرة على تحويل ممارسات الأعمال بشكل جذري في مجالات مثل التمويل والاستثمار والتسوية والدفع (Li et al, 2024, p1)، وقادرة على إعادة تشكيل نماذج العمليات المصرفية، وتحسين الكفاءة التشغيلية للخدمات المالية، التي تقدمها المؤسسات المالية. من خلال تصميم واجهة رقمية بالكامل، ومنصات دفع رقمية، وشبكات تفاعل رقمي، وخدمات مالية مدمجة مع قطاعات الأعمال المتنوعة، حيث تستفيد من بيانات المستخدمين في توفير منصات للخدمات المالية المبتكرة (Cornelli et al, 2023, p5).

و غالباً ما تركز نماذج الأعمال المصرفية على الخدمات المصرفية المحمولة بواسطة الهاتف الخليوي، والتي تعرف بالمصارف الافتراضية التي لا تتطلب وجود فروع مادية لها، كأساس لتقديم وانجاز المدفوعات المصرفية وتحويل الأموال، وتسديد الفواتير عن بعد وتشكيل المحافظ الإلكترونية، بواسطة تطبيقات برمجية محملة على الهاتف الخليوي، وبالتالي قناة أساسية مبتكرة للادخار والتسهيلات الائتمانية، لأنها تعمل على أكواد بيانات مشفرة بين مختلف الأطراف، وتتطلب مصادقة مختلف الأطراف وفق تقنيات التشفير لتأكيد العملية المصرفية قبل تنفيذها (Hornuf & Voshaar, 2024, p3).

وكان لظهور خيارات الدفع عبر الهاتف المحمول والعدد المتزايد من مقدمي خدمات الدفع تأثير كبير في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وخاصة في مجال المدفوعات غير النقدية، بما في ذلك العملات المشفرة (Van Dinh, 2024, p2) وقد مكّنت رقمنة معاملات الدفع جنباً إلى جنب مع الحد من معاملات الدفع التقليدية المصارف من توفير التكاليف، وتقديم خدمات أسهل وأكثر كفاءة وأكثر أماناً من وسائل الدفع التقليدية (Broekhoff et al, 2024, p104)، وهذا ما يفسر الانتشار السريع لشبكة أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والخدمات المصرفية عبر الهاتف الخليوي والتحويلات المالية الإلكترونية في مجال الأعمال المصرفية، بغض النظر عن درجة النضج المالي للخدمات المصرفية المبتكرة للمؤسسة المالية التي تقدمها (Ashiru et al, 2023, p2)، ومع ذلك هناك قيدين رئيسيين في نطاق عمل الخدمات المصرفية الإلكترونية، أحدهما يتعلق بالبعد المكاني والآخر يتعلق بالبعد الزمني، ويشمل البعد المكاني الأدوار والعلاقات بين الشركات الناشئة والمؤسسات المالية، وغيرها من الهيئات التنظيمية والحكومات الوطنية والمجموعات المهنية الفاعلة في السوق المالية، في حين يتعلق البعد الزمني بالرؤية للوصول إلى الشمول المالي وفق مسار زمني محدد ومخطط على مراحل (Kaniadakis & Foster, 2024, p8).

الأدبيات التطبيقية

اهتمت دراسة (Emmanuel et al, 2023) في العلاقة الديناميكية بين ابتكار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية والأداء المالي للمصارف في 20 دولة باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لبيانات اللوحة ذات الارتباطات المقطعية والمتسلسلة خلال الفترة 2010 إلى 2020، وقد توصلت الدراسة إلى أن ابتكار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في

الخدمات المصرفية والمالية يؤثر بشكل إيجابي في عائد الأصول، وبالتالي في تحسين الأداء المالي، وذلك من خلال تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تسهل تحويل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إلى نتائج مالية محسنة للمصارف. وقد أثبت (حجروية، 2024) أهمية العولمة المالية في تطوير الأداء المصرفي، من خلال دراسة قياسية تحليلية لعينة من دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا خلال الفترة 2015 – 2021 مكون من 110 ملاحظة، باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتغلغل الديموغرافي للنقود الإلكترونية على العائد على حقوق الملكية، وبالتالي للتكنولوجيا المالية تأثير كبير في التحول الرقمي في القطاع المصرفي. كما أكد (Rodrigues et al, 2023) بعد تحليل استبيان مكون من 604 موظفاً يعملون في المصارف، وتصنيفها باستخدام Leximancer وهي أداة نوعية مناسبة للبيانات النصية. وكما أكد (de Paula Pereira et al, 2024) على قدرة الابتكار في مواكبة التحول الرقمي داخل المصارف، وذلك بعد تحليل الإجابات مع 359 مديراً يعملون في المصارف العامة في البرازيل.

وقد وضحت دراسة (Aracil et al, 2024) أهمية منصات التكنولوجيا المالية في توسيع الخدمات المصرفية ولاسيما التحويلات المالية، من خلال تحليل عينة من 70 ألف ملاحظة من 70 دولة ناشئة في عام 2021، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مع التأثيرات الثابتة للبلد، وتشير النتائج إلى أن تحويل الأموال عبر الهاتف الخليوي تعد طريقة فعالة في الوصول إلى الشمول المالي. وتشير نتائج دراسة (Kodongo, 2024) إلى تأثيرات الشمول المالي الناتجة عن التفاعل مع منظومة التكنولوجيا المالية، في سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، من خلال مسح 5360 أسرة في عام 2021 مقسمة إلى مجموعات حسب العمر والجنس والدخل في 47 منطقة حضرية وريفية في كينيا، ولكن لا تعمل منظومة التكنولوجيا المالية بشكل جيد في معالجة عدم المساواة في الشمول المالي التي يواجهها الشباب والنساء والأقل تعليماً والأقل ثراءً.

وتوصلت دراسة (Tesege, 2022) إلى أهمية العولمة المالية في التنمية المالية من خلال تحليل بيانات 33 دولة أفريقية خلال الفترة من 2005 إلى 2019 باستخدام نموذج الأخطاء المعيارية المصححة بالوحدة، والتي تأخذ في الاعتبار الاعتماد المقطعي لتحليل الارتباط، حيث بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة على شكل حرف U بين العولمة المالية والتنمية المالية في أفريقيا، مما يشير إلى أن المستوى الأدنى من العولمة المالية له تأثير سلبي في التنمية المالية، ومع ذلك بعد نقطة معينة يصاحب النمو في العولمة المالية زيادة في التنمية المالية.

كما أكدت دراسة (Elfaki & Ahmed, 2024) على مساهمة العولمة المالية في التنمية المالية وفي النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1978 إلى 2021 من خلال تطبيق الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL، وتشير نتائج دراسة (Lavrinenko et al, 2023) إلى أثر التكنولوجيا المالية في التنمية المالية في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2020، باستخدام الارتباط الخطي والارتباط الذاتي، ويظهر الارتباط الإيجابي للتنمية المالية مع مؤشر عمق الأسواق المالية ومؤشر كفاءة الأسواق المالية، وكذلك مع مؤشر عمق المؤسسات المالية، بفضل قدرة التكنولوجيا المالية على جذب المزيد من الودائع والمدخرات من الأفراد إلى القطاع المالي. بالمقابل أثبت دراسة (Muganyi et al, 2022) قدرة التكنولوجيا المالية في التأثير في القطاع المالي الصيني وزيادة الشمول المالي عبر تحليل بيانات 290 مدينة و31 مقاطعة بين عامي 2011 و2018 وباستخدام نهج الانحدار المتغير الآلي ذي المربعات الصغرى على مرحلتين وتصحيح التبعية المقطعية والتزامن والذاتية للمتغيرات. كما خلصت دراسة (Asgari et al 2023) إلى دور التكنولوجيا المالية في دفع التنمية المالية والشمول المالي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة، من خلال تحليل بيانات 80 دولة من عام 2010 إلى عام 2020، في حين بينت دراسة (Ul-Durar et al, 2025) على أهمية مناخ الأعمال في تعزيز التوجه نحو التكنولوجيا المالية، من خلال تحليل بيانات لوحة من 114 دولة، باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL من عام 1996 إلى عام 2022 حيث لمناخ الأعمال تأثيراً على شكل حرف U مما يشير إلى أن الاقتصادات بحاجة إلى تعزيز تبني التكنولوجيا المالية لتجاوز عتبة معينة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز هذه الدراسة هو تحليل درجة التحول الرقمي الذي وصلت إليه سورية، وتقييم العوامل التي تؤثر في التحول الرقمي نحو اعتماد خدمات مصرفية إلكترونية أكثر كفاءة في السوق السورية، بالإضافة إلى المساهمة في سد الفجوة البحثية

حيث يتم إهمال تحليل مؤشرات التحول الرقمي، عند تقييم القطاع المصرفي في سورية، والتركيز على مخرجات قياس الأداء، دون الاهتمام بالعوامل التنظيمية ومؤشرات التحول الرقمي التي تساعد في تقديم خدمات مصرفية إلكترونية. وبالتالي تحاول الدراسة تسليط الضوء على أهمية مؤشر الجاهزية الإلكترونية ومؤشر تطور سوق التمويل ومؤشر الشمول المالي في تحليل التحول الرقمي في سورية، ومن ثم تقديم توصيات تعزز من انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل تنافسي، مع اقتراح طرق لتحسينها.

الإجابة على تساؤلات البحث واختبار الفرضية

أولاً- التحولات البنوية نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية في سورية:

1- استراتيجية التحول الرقمي للقطاع المصرفي في سورية:

يهدف إحداث تحول جذري في بيئة العمل المصرفي سعت الحكومة السورية ممثلة بوزارة الاتصالات والتقانة، والهيئة الناضجة للاتصالات، وبالتنسيق مع مصرف سورية المركزي، لمواكبة التطور الحاصل في العولمة المالية، والاستفادة من التطور التقني بشكل أفضل، عبر اتخاذ سلسلة من الإجراءات، في إطار استراتيجية التحول الرقمي، والتي تبدأ من بيئة العمل الرقمي داخل القطاع المصرفي، والتي تعد جزءاً هاماً من البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب (سورية 2030)، حيث أكد هذا الإطار على ضرورة تلبية متطلبات تطوير المعرفة والتكنولوجيا والتحول الرقمي، والتوجه نحو بيئة تمكينية، انطلاقاً من ظروف العقوبات والحرب التي تمر بها سورية (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2020، ص20).

وقد قسمت استراتيجية التحول الرقمي في سورية إلى ثلاث مراحل: الأولى مرحلة تأسيس من 2020 – 2023 والثانية بدء التحول الرقمي 2023 – 2027 والثالثة فتمتد إلى عام 2030 وهي قمة التحول الرقمي (عبد الحليم، 2023، ص89) من خلال اعتماد نظام رقمي معلوماتي يتناسب والتوجه نحو تحسين الخدمات المصرفية وزيادة تنافسيتها، وتقديمها بشكل مختلف أفضل وأسهل عن الأسلوب التقليدي. وبالتالي تم في المرحلة الأولى الربط الشبكي بين المصرف المركزي ومختلف المصارف والمؤسسات المالية وشركات الصرافة وشركات الدفع، كما تم التعاون مع الشركات التقنية لتقديم حلول الأمن السيبراني، والتحوط ضد مخاطر أمن وحماية المعلومات والبيانات. والانتقال إلى وضع أفضل تتحسن به مؤشرات الاقتصاد الرقمي، الجاذب لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشركات التكنولوجيا المالية. ويظهر الجدول التالي درجة مؤشر الاقتصاد الرقمي في سورية:

جدول (1) درجة مؤشر الاقتصاد الرقمي في سورية 2020 – 2024

2024	2022	2020	مؤشر الاقتصاد الرقمي
23.9	20.06	20.1	قيمة المؤشر

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، تقارير سنوية تصدر كل سنتين عن مؤشر الاقتصاد الرقمي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة.

لقد انتقل الاقتصاد السوري في ظل ظروف الحرب على سورية إلى نموذج اقتصادي غلب عليه منهج الاستجابة للاحتياجات الطارئة حسب ظروف الحرب المتغيرة والعقوبات الدولية، وبخاصة ما يتعلق بالإجراءات الأحادية الجانب القسرية التي عانى منها القطاع المصرفي تحديداً، أما في مرحلة ما بعد الحرب فإن القطاع المصرفي بحاجة إلى نموذج مغاير يعيد ترتيب الأولويات (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2020، ص53)، فمؤشر الاقتصاد الرقمي في عام 2024 حقق 23.9 من مؤشر من 100 درجة، وهذا يدل على أن التحول الرقمي يتم بخطى خجولة، ويحتاج إلى جهود كبيرة من الإصلاح المصرفي والمؤسساتي والبرمجي على نحو خاص.

وقد حددت الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب (سورية 2030) بناء نظام مالي ونقدي مستقر، وداعم للنمو الاقتصادي والتشغيل، وقائم على بنية تحتية مالية متطورة وكفوءة، يعمق الشمول المالي ويحسن الخدمات المصرفية والتأمينية، والدفع الإلكتروني، ويطور بيئة العمل والبيئة التشريعية لاستقطاب شركات البرمجيات والخدمات المعلوماتية بما فيها شركات التكنولوجيا المالية (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2021، ص26) بهدف انجاز التحول البنوي للاقتصاد السوري ولاسيما تعزيز بيئة الأعمال الإلكترونية والخدمات المصرفية، والتوسع بتطبيقات الدفع الإلكتروني لتسوية المدفوعات في السوق المحلية، فضلاً عن انتشار الخدمات المصرفية وخدمات التمويل على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما العمليات المصرفية الإلكترونية (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2021، ص139)، وهذا يتطلب

انسجام وتكامل الأنشطة بين قطاع الاتصالات مع مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، حتى تكون الخدمات المصرفية المقدمة ذات طابع تقني وفق متطلبات التكنولوجيا المالية.

2- تحديات نموذج الخدمات المصرفية الجديد في سورية:

لا يوجد نموذج للأعمال بما فيها الأعمال المصرفية خال من المخاطر، ولتجنب المخاطر والتقليل من شأنها، تعمل المصارف على تقييم المخاطر المرتبطة ببيئة الأعمال المصرفية الجديدة، مع التركيز على أمن المعلومات والشفافية، والامتثال لضوابط وإجراءات مجلس النقد والتسليف، ولتلك الإجراءات دور مهم في الأداء المالي والمصرفي. ومؤخراً ظهر تحدي جديد أمام القطاع المصرفي في سورية بالإضافة إلى إجراءات كسر العقوبات المالية الغربية الأحادية الجانب، وهو إدخال تطبيقات التكنولوجيا المالية والعمل عن بعد كنموذج مصرفي جديد، كأحد مداخل العولمة الاقتصادية التي لا بد للاقتصاد السوري من اللحاق بها، وتوفير خدمات مصرفية جديدة. فضلاً عن تجاوز التحديات التي يعاني منها قطاع الاتصالات والمعلوماتية من الحصول على التجهيزات والبرمجيات، وانقطاع خدمات الاتصالات المتكررة بسبب ظروف الحرب، وارتفاع كلفة الاشتراك بالإنترنت، وعدم تلائم عرض الحزمة المتوفرة مع نمو التطبيقات البرمجية، وضعف إجراءات الحكومة المعلوماتية في الإدارات الحكومية، وعدم ملائمة أنظمة العقود مع الطبيعة الفنية والتكنولوجية لمشاريع الاتصالات والمعلوماتية (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2021، ص61) بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية، وقد رفعت تلك التحديات حجم المخاطر الاقتصادية والتشغيلية في الاقتصاد السوري. ويبين الجدول (2) ترتيب سورية في المؤشر المركب فيتش لمخاطر الدول.

جدول (2) ترتيب سورية في المؤشر المركب فيتش لمخاطر الدول

ترتيب المؤشر المركب	المخاطر الاقتصادية في المدى القصير	المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل	المخاطر التشغيلية	عدد الدول
2020	193			200
2021	190	177	169	200
2022	193	183	171	201
2023	199	201	171	202

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، سلسلة تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الجزء الأول.

ولدت تلك التحديات مخاطر مركبة متداخلة ومتعددة الأبعاد، في المدى القصير وال المدى الطويل، حيث تصنف بأنها خطره للغاية حسب مؤشر فيتش لمخاطر الدول، ومن الصعوبة على الاقتصاد السوري تجاوزها بسهولة وبوقت قصير، فقد انعكست بشكل جوهري في النشاط التشغيلي لبيئة الأعمال، حيث ازداد نزيف وتسرب العمال من المنشآت وارتفعت تكلفة العمالة في السوق، وتراجع مستوى الخدمات والتسهيلات اللوجستية، فضلاً عن تشوه استخدام عناصر الإنتاج بسبب التدمير والنهب لسلاسل الإمداد والتوريد على خلفية العقوبات الغربية الأحادية الجانب (Fitch, 2024, p11). التي رفعت من مخاطر تحويل العملة بسبب تقييد التحويلات المالية من وإلى القطاع المالي السوري، وتجميد لأرصدة مصرف سورية المركزي، وباقي المصارف العامة لدى المصارف المراسلة في الخارج ومنع التعامل معه، والامتناع عن القيام بالتحويلات المالية (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2021، ص75)، وبحسب مؤشر كريدينو الصادر عن مجموعة تأمين ائتماني أوروبية، فقد احتلت سورية المرتبة 187 عالمياً في مخاطر تحويل العملات من أصل 240 دولة.

وقد انسحبت تلك المخاطر التشغيلية إلى القطاع المصرفي الذي عانى بالإضافة إلى تلك التحديات من تزايد السحوبات النقدية وتراجع التسهيلات المنتجة وانتشار ظاهرة الدولار (درغام، 2015، ص6)، وتزايد تأخر المقترضين عن السداد تدريجياً وتعثر العديد منهم وارتفاع حجم القروض المتعثرة، الأمر الذي شكل ضغطاً كبيراً على مستويات السيولة في المصارف (كنعان & الملاح، 2024، ص6).

جدول (3) ترتيب سورية في مؤشر كريدينو Credendo لمخاطر الاستثمار والأعمال

السنة	مخاطر مناخ الأعمال	مخاطر تحويل العملة وتقييد التحويل	عدد الدول	درجة المخاطر
2020	---	198	240	مرتفعة للغاية
2021	195	198	240	مرتفعة للغاية
2022	199	192	240	مرتفعة للغاية
2023	197	187	240	مرتفعة للغاية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، سلسلة تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الجزء الأول

وقد انعكست تلك المخاطر والتحديات على مناخ الأعمال في سورية الذي صنف بحسب مؤشر كريدينكو كما بين الجدول (3) بأنه مناخ خطير للغاية، حيث تحتل سورية مكانة متأخرة بالمرتبة 197 عالمياً من أصل 240 اقتصاد شمله التقرير.

3- جاهزية القطاع المصرفي للتحويل الرقمي:

ما يميز القطاع المصرفي في سورية غلبة الخدمات المصرفية التقليدية على خدمات التكنولوجيا المالية التي أفرزتها العولمة المالية مؤخراً، بسبب تأثر القطاع المالي في سورية بجملة من العوامل التنظيمية والتقنية، التي تربط بين المؤسسات المصرفية والمالية، وباقي مؤسسات قطاع الأعمال. وأهمها: عدم مواءمة أنظمة العقود الحالية لمتطلبات التحويل الرقمي في المشاريع الاقتصادية والخدمية، وانخفاض نسبة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتحويل الرقمي خصوصاً تلك التي تقع خارج إطار عمل وزارة الاتصالات والتقانة، وضعف التمويل (الدهان & الرضا، 2024، ص15)، واعتماد المصارف العاملة في سورية على شركات تقنية ناشئة تقوم بتزويدها بما تحتاجه من الأنظمة الرقمية لاسيما أنظمة الدفع الإلكتروني، لتغطي الجوانب التقنية للنشاط التشغيلي (سنكري، 2023، ص52) كما تكاد تقتصر الإجراءات التنظيمية نحو التحويل الرقمي على إجراءات أمن وسلامة المعلومات والربط الشبكي بين الفروع، وأتمتة العمليات التشغيلية الداخلية (البنك العربي، 2021، ص51). وبسبب تلك العوامل التي يضاف إليها قيود العقوبات الغربية على إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى سورية، تحتل سورية مكانة متأخرة عالمياً في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي بكونها شقية قطاع التكنولوجيا وقطاع البنية التحتية للمعلومات، كما هو موضح في الجدول أدناه، فكلما اقتربت قيمة المؤشر من 100% كلما دل على تطور ونضج في مكونات المؤشر الفرعية.

جدول (4) مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي

2023		2022		2020			
متوسط عالمي	قيمة المؤشر	متوسط عالمي	قيمة المؤشر	متوسط عالمي	قيمة المؤشر		
34.08	28.13	32.69	19.1	32.76	17.3	إجمالي المؤشر مركب	قطاع التكنولوجيا
23.04	6.95	22.46	6.76	17.59	4.6	النضج	
42.03	42.09	35.74	17.72	42.75	19.7	القدرة على الابتكار	
37.17	35.37	39.89	32.82	37.94	27.6	رأس المال البشري	
55.1	12.55	55.69	15.3	58.63	27.1	إجمالي المؤشر المركب	قطاع البيانات والبنية التحتية للمعلومات
40.58	11.94	43.24	11.94	47.99	24.3	البنية التحتية	
53.34	24.35	53.29	29.25	60.41	27.6	توفر البيانات	
71.81	1.37	70.62	4.71	68.5	29.4	تمثيل البيانات	

المصدر: مجموعة اكسفورد انسايتس Oxford Insights ، سلسلة تقارير سنوية - 2021 لم تصدر بيانات عن سورية على الرابط: <https://oxfordinsights.com/wp-content/uploads/2023/11/AIReadinessReport.pdf>

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن قيم المؤشر ومكوناته الفرعية جميعاً تبتعد عن القيمة المتوسطة باستثناء القدرة على الابتكار ورأس المال البشري التي تحسنت مقتربةً من المتوسط العالمي في عام 2023 فقط بقيمة 42.09 و 35.37 على التوالي، وهذا حسن المؤشر المركب لقطاع التكنولوجيا في عام 2023 نحو 28.13، إلا أن هذا التحسن لا يدل على النضج التقني، حيث يأخذ المؤشر الفرعي للنضج التقني قيمة 6.9، وبالتالي هناك تأخر في استخدام التقنيات الحديثة، بسبب ظروف الحرب والعقوبات الغربية، وبالتالي فإن بيئة الأعمال الرقمية والجاهزية الرقمية في سورية غير ناضجة لإدخال أحدث مخرجات العولمة بشكل كفوء وفعال. بالمقابل فإن مؤشرات قطاع البنية التحتية للمعلومات قد تراجعت في عام 2023 بشدة عن مستوياتها في السنوات السابقة وعن القيم المتوسطة عالمياً، وهذا ينذر بضعف القدرة على تهيئة البنية التحتية والاستفادة من المعلومات، وبالتالي تفقد سورية إلى تمثيل البيانات وتطويعها باستخدامات برمجية ومعلوماتية مميزة ذات قيم مضافة عالية، وفق معطيات الذكاء الصناعي، حيث بلغ المؤشر الفرعي لتمثيل البيانات 1.37 مقترباً من الصفر وذلك في عام 2023 بعدما كان 29.4 في عام 2021. وبالتالي هناك تقييم ضعيف لتوافر أبعاد تكنولوجيا المعلومات في قطاع الأعمال بما فيها المؤسسات المالية خصوصاً في الجوانب التي تتعلق بكل من توافر العدد الكافي من الأجهزة الحاسوبية والخدمات الحديثة وجودة الشبكات والتقنيات التي تربط بين الفروع من حيث سرعة وسهولة تبادل المعلومات والبيانات، واستخدام برمجيات وتطبيقات حاسوبية حديثة، وإعداد قواعد بيانات ضخمة وشاملة لجميع متغيرات بيئة العمل، وتحديث قواعد البيانات والحفاظ على سربيتها ودقتها، وتوافر منظومة دفع الكترونية ونظم معلومات مصرفية حديثة تسهل عملية إعداد التقارير، واتخاذ القرارات وتضمن سهولة الوصول كما أن هناك ضعف بالاستفادة من المؤسسات الداعمة تقنياً لعمليات الابتكار المصرفي مثل

شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، كما لا يتم استخدام شبكات اتصالات برمجية تسهل تبادل المعلومات بالشكل المطلوب (ابراهيم & قاسم، 2022، ص165)، وطالما البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالحد الأدنى فإن البيئة التمكينية غير مشجعة لعمل قطاع الأعمال على تبني خدمات العولمة المالية على أكمل وجه، حيث تؤثر المعوقات التنظيمية والتقنية بشكل سلبي في التحول الرقمي نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية (محمد & أرناؤوط، 2024، ص3) وهكذا فإن سورية تحاول تحسين الجاهزية الإلكترونية بالاستناد على الثقافة الرقمية لرأس المال البشري أكثر من عوامل النضج التقني، وتعول على قدرة الأفراد على استخدام الأجهزة والأدوات الرقمية لإجراء معاملات إلكترونية بشكل آمن وسليم.

ثانياً- تطور الخدمات المصرفية في سورية:

1- تطبيقات خدمات التكنولوجيا المالية في سورية:

تتمتع سورية بنظام مالي خاص بها، قائم على إجراءات مالية متشددة، ورقابة من مجلس النقد والتسليف، وبالتالي تدخل حكومي وعدم تحرير القطاع المالي، وهذا يضغط على المؤسسات المالية المحلية لجذب شركات تكنولوجيا مالية، تمد السوق المالية بخدمات مصرفية إلكترونية، ثم إن العقوبات الغربية الأحادية الجانب ومنع التحويلات المالية من وإلى الاقتصاد السوري، يعيق التحول النوعي باتجاه العولمة المالية، وهذا أدى إلى تقديم نماذج مصرفية قاصرة وأقل تطوراً قياساً بنماذج الأعمال المصرفية التنافسية، فمنتجات العولمة المالية مازالت محدودة الانتشار وتكاد تقتصر على خدمات الدفع والتحويلات المالية، وثمة الكثير من منتجات العولمة المالية غير مطبقة في سورية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر في الجدول الآتي:

جدول (5) استطلاع تطبيقات العولمة المالية في سورية لعام 2024:

خدمات سحابية عبر المواقع الإلكترونية	متاحة لدى قطاع الأعمال بشكل عام بما فيها المؤسسات المالية
تطبيقات برمجية APP عبر الهواتف الخلوية	متاحة لدى قطاع الأعمال بشكل عام بما فيها المؤسسات المالية
خدمات الدفع للتجزئة	متاحة لدى قطاع الأعمال بشكل عام بما فيها المؤسسات المالية
منصات الدفع الرقمي عبر الإنترنت	يوجد تطبيق فاتورة – بيترا
التمويل المفتوح ومشاركة البيانات المالية بين مزودات الخدمة والمؤسسات المالية	متوفر ويدار بواسطة المنظومة السورية للمدفوعات SYGS
مدفوعات الاستجابة السريعة QR	متوفر ومنتشر بشكل واسع عبر تطبيقات شركات الاتصالات
نقاط البيع POS	منتشرة في محلات التجزئة على نحو واسع
خدمة تسديد الاكشاك kiosk	منتشرة إلى حد ما وتكاد تقتصر على تسديد فواتير الهاتف الخليوي
المحفظة الرقمية	منتشرة إلى حد ما بسبب الحاجة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية وغيرها من أشكال التداول عن بعد
بطاقات الائتمان (مدينة – دانة – مسبق الدفع)	منتشرة على نطاق واسع جداً بسبب توطين رواتب العاملين
التمويل اللامركزي عبر شركات التكنولوجيا المالية	غير متوفر بشكل رسمي مخصص
الشراء والدفع عن بعد	وانما التداول عبر تطبيقات وبرمجيات مع شركات تكنولوجيا مالية خارج سورية
تشفير البيانات	متوفر ولا سيما عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي
التحويل من نظير إلى نظير	متوفر بدرجات متفاوتة بسبب اختلاف العقود بالباطن مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة
مدفوعات بيومترية باستخدام بصمة العين أو اليد	متوفر عبر الحسابات المصرفية
الاستثمار الرقمي	غير متوفر
الأصول المشفرة (العملات الرقمية مثلاً)	غير متوفر
الإقراض الرقمي	غير متوفر
التأمين الرقمي	غير متوفر
أنشطة التمويل الجماعي عن بعد والقائم على القروض	غير متوفر
تسهيلات القيم المخزنة	غير متوفر
البنك الافتراضي دون وجود بنية تحتية تقليدية	غير متوفر
مصارف الروبوتات والصيرفة الآلية	غير متوفر

المصدر: جمع الباحث المعلومات بأسلوب الملاحظة بعد تتبع مواقع التكنولوجيا المالية العالمية ومقارنتها مع مواقع المصارف والمؤسسات المالية في سورية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: <https://ccaf.io/> موقع الرسمي لجامعة كامبردج مركز التمويل البديل تاريخ الزيارة 2024/4/17

مما سبق يمكن القول أن توفر الخدمات السحابية والتطبيقات البرمجية ومنصات الشراء الإلكتروني وخدمات الدفع وتحويل الأموال إلكترونياً بأشكالها في السوق السورية، يعد ضرورة لأي نموذج أعمال مصرفية، وبالتالي مازال التوجه نحو العولمة المالية في الخطوة الأولى، ويتطلب خطوات أسرع وأعمق نحو اعتماد باقي منتجات العولمة المالية.

من جانب آخر لا تتنافس المصارف السورية مع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بسبب محدودية انتشار الأخيرة، ولكن تتعاون المصارف مع الشركات التقنية وفق عقود بالباطن لتقديم خدمات مصرفية رقمية مثل: خدمات الصراف الآلي ATM - نقاط البيع POS - أكشاك الخدمة الذاتية Kiosk - رمز الاستجابة السريع QR - تطبيق الهاتف المحمول - منصات التسويق - التجارة الإلكترونية E-Commerce، وقد انعكست تلك الخدمات الرقمية على تحسن مؤشر الجاهزية الرقمية لقطاع الأعمال بشكل طفيف، عند قيمة 36.7 لعام 2024.

جدول (6) مؤشر الجاهزية الرقمية لقطاع الأعمال

السنة	2020	2022	2024
قيمة المؤشر	24.22	22.29	36.7

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، تقارير سنوية تصدر كل سنتين عن مؤشر الاقتصاد الرقمي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة.

وبالرغم من تحسن قيمة مؤشر الجاهزية الرقمية في عام 2024 بالمقارنة مع الأعوام السابقة إلا أن تلك القيمة منخفضة، وهذا يؤيد على ضرورة تكثيف الجهود للتحويل النوعي نحو العولمة المالية، حيث توجد الكثير من مظاهر تطبيقات التكنولوجيا المالية التي يفقر لها القطاع المصرفي في سورية، والتي تستهدف بناء الثقة في السوق المالي، وترفع من مستوى نموذج الخدمات المصرفية السورية، مثل تقنية البلوك تشين، والعملات المشفرة، والتمويل الجماعي، والاستثمار الرقمي، والإقراض الرقمي.. الخ.

2- تطور سوق التمويل والدفع الإلكتروني في سورية:

يمثل البدء بالدفع الإلكتروني في سورية عام 2021 تحولاً تنظيمياً مهماً لدفع القطاع المصرفي نحو العولمة المالية، وفي تقديم حلول الدفع للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى وربطها مع الجهات والفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة. وقد شكلت الشركات الناشئة في الدفع الإلكتروني منصة للمدفوعات الرقمية مع الشركة السورية للمدفوعات، كما أطلقت شركتي الاتصالات (MTN – Syriatel) منظومة دفع خاصة بها لتمكين العملاء من دفع فواتيرهم بالاعتماد على الهاتف الخليوي في أيار عام 2021، وقد سارعت مختلف المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إلى ممارسة نشاط خدمات الدفع المصرفية الإلكترونية. والانضمام إلى منظومة التسويات الإجمالية السورية SYGS للمدفوعات، معتمدة على نظام مالي خاص بها، ومدفوعة بالمبادرات الحكومية ومسااعي تطوير البنية الأساسية الرقمية، وتبني الحلول الرقمية المبتكرة، وعلى رأسها الربط مع جهات إصدار الفواتير والمطالبات المالية بين المؤسسات المالية ومنظومة الدفع الوطنية السورية، وكذلك الربط بين شركات الهاتف المحمول ومنظومة الدفع الوطنية (مصرف سورية المركزي، 2021، ص6). بهدف الانتقال إلى وضع أكثر استدامة. وبالتالي سعت المصارف والمؤسسات المالية في سورية إلى إدخال أساليب جديدة للعمل المصرفي أكثر انفتاحاً على مخرجات العولمة المالية. من خلال تسهيل وصول العملاء إلى خدماتها ومنتجاتها، وتقديم خدماتها 7/24 عبر شبكة الصرافات الآلية المنتشرة في كل المحافظات، والربط الشبكي لصرافاتها مع المصارف العامة والخاصة، بالإضافة إلى تقديم خدمة تطبيق الموبايل المصرفي، والذي يتم من خلاله إجراء العديد من الخدمات (تحويل - استعلام عن رصيد - دفع فواتير..)، وهذا يمنح الأفراد المرونة لإنجاز معاملاتهم بسهولة، ومتابعة حساباتهم المصرفية، وسهولة إجراء الحركات المالية بكل سهولة وأمان، مثل: تحويل الأموال بين الحسابات والاطلاع على حركات الحساب والرصيد في أي وقت وأي مكان (فرحات، وآخرون، 2024، ص9).

وتلك الإجراءات على الرغم من أهميتها إلا أنها توصف على أنها في المرحلة الأولى في خطوات التحول الرقمي، فخلق البيئة التمكينية من خلال الإجراءات الناظمة والبنى التحتية وسهولة الوصول إلى الشبكة، فضلاً عن الدفع الإلكتروني، يعد شرط ضروري ولكنه غير كافٍ، للوصول إلى مرحلة النضج الرقمي الكامل. حيث سجلت سورية قيمة 24.5 نقطة في مؤشر تطور سوق التمويل، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 75 نقطة، كما هو مبين في الجدول أدناه، وهذا يعكس فجوة كبيرة، تتطلب مزيداً من انفتاح القطاع المالي في سورية على العولمة المالية، واعتماد خدمات الكترونية أكثر شمولاً، ومنتجات رقمية متنوعة، وقدرة أكبر على تعبئة المدخرات والموارد المالية وتوظيفها بشكل أفضل في سوق التمويل.

جدول (7) مؤشر تطور سوق التمويل

السنة	2020	2022	2024
قيمة المؤشر	18.84	32.58	24.5

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، تقارير سنوية تصدر كل سنتين عن مؤشر الاقتصاد الرقمي، أبو ظبي، الإمارات.

نجد من الجدول أعلاه تحسن طفيف في مؤشر سوق التمويل في سورية بعد انتشار الدفع الإلكتروني، وبالتالي فإن تطبيقات التكنولوجيا المالية في سورية خجولة ومحدودة الانتشار على الرغم من أهميتها لريادة الأعمال المصرفية المبتكرة، ويعود السبب في ذلك إلى محدودية سوق المال في سورية وافتقاره إلى الكثير من منتجات العولمة المالية مثل الاقراض الرقمي والتمويل الجماعي والتأمين الرقمي وتسهيلات القيم المخزنة والبنك الافتراضي.. إلخ، وهو ما يعكس فجوة كبيرة في نموذج الخدمات المصرفية الإلكترونية في سورية. ثم إن قيود السوق المالي التي يمارسها مجلس النقد والتسليف مثل: تقييد عمليات الشراء اليومية من خلال أجهزة نقاط البيع بمبلغ 50 مليون ل.س وتحديد سقف عمليات الشراء اليومية من خلال تطبيق الهاتف المحمول – التجارة الإلكترونية بمبلغ 25 مليون ل.س، وفق القرار 482 تاريخ 2024/4/16 (مصرف سورية المركزي، 2024، ص10)، يعكس ضعف التشغيل وضعف كفاءة النظام المصرفي في تعبئة المدخرات، وإعادة استثمارها بشكل فعال، وفي التعامل مع مخرجات العولمة المالية.

ويعد الدفع الإلكتروني بأشكاله المختلفة (بطاقات آلية – تطبيق مصرفي APP – تحويلات مصرفية داخلية)، المساهم الأساسي لزيادة قيمة مؤشر سوق التمويل، وعلى الرغم من أهميته إلا أنه، محدود نتيجة العقوبات الغربية التي تقيد وتمنع التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية، وهذا يؤثر سلباً في دخول الشركات الناشئة للدفع الإلكتروني إلى السوق السورية، وغيرها من شركات الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية. ومع ذلك يوجد في سوق التمويل في سورية عدد من الشركات الناشئة في الدفع الإلكتروني هي الشركة السورية للمدفوعات وشركة فاتورة وشركة بترامونيكس وشركة إي ليرة وشركة سما للدفع الإلكتروني، والتي ساهمت في إطلاق العديد من التطبيقات البرمجية لاسيما عبر الهاتف المحمول، لتقديم خدمات مصرفية بشكل الكتروني جديد خارج العمل الكلاسيكي التقليدي (كعهده وآخرون، 2023، ص113). ويعد ذلك نقلة نوعية في التحويلات والمعاملات المالية، والتي احتلت معها المدفوعات الرقمية مكانة هامة في النظام المالي، حيث بات الدفع الإلكتروني شكلاً هاماً لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية في سورية.

3- الشمول المالي في سورية:

تهيمن المصارف على القطاع المالي في سورية بشكل واضح، ومع ذلك يوجد فجوة بالوصول إلى السكان في الأرياف ومنخفضي الدخل، كما يوجد فجوة في تضمين الخدمات المصرفية ونشرها جغرافياً في الاقتصاد، بالرغم من انتشار فروع المصارف الخاصة والعامة، حيث يدل كل من مؤشر الانتشار المصرفي (عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف فرد)، ومؤشر الانتشار الجغرافي (عدد الفروع المصرفية لكل 1000 كم²)، على أن الخدمات المصرفية الإلكترونية مازالت بالحد الأدنى، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (8) مؤشر الانتشار المصرفي في سورية عام 2022

إجمالي عدد فروع القطاع المصرفي (عام وخاص)	عدد السكان المتواجدين ألف نسمة	مؤشر الانتشار المصرفي	مؤشر الانتشار الجغرافي
580	23649.83	2.45	3.13

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، سورية، تقرير احصاء عام 2023، جدول 2/4 و جدول 5/14 مؤشر الانتشار المصرفي ومؤشر الانتشار الجغرافي حساب الباحث – وهي اخر سنة متاح عنه البيانات.

من الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الانتشار المصرفي بلغ 2.45 لكل 100 ألف فرد، ومؤشر الانتشار الجغرافي 3.13 لكل 1000 كم²، وهذا ذو دلالة ضعيفة، على الرغم من انفتاح الأفراد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل الانتشار الكبير للإنترنت والاستخدام الواسع للهواتف المحمولة، وانتشار تقانة الاتصالات 4G، 3G من قبل الأفراد، ويظهر الجدول التالي تطور عدد مشتركى الهاتف والخدمات التكنولوجية الحديثة في سورية:

جدول (9) عدد مشتركى الهاتف الخليوي والخدمات الحديثة 2022

خدمة الفايبر نت (FTTX)	عدد مشتركى ADSL	عدد مشتركى الانترنت	عدد مشتركى الشبكة الرقمية المتكاملة	عدد مشتركى تراسل المعطيات	الساعات الهاتفية (بالآلاف)
3495	1624905	529305	34427	1095600	5424

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، سورية، تقرير احصاء عام 2023، جدول 7/22 وهي آخر سنة تتاح عنه البيانات.

يلاحظ من الجدول أعلاه زيادة في عدد مشتركى الانترنت في سورية بأنواعه، ولكن توجه الأفراد نحو استخدام التقنيات لا يكفي وإنما لابد من تعزيز ذلك بالبنية التنظيمية العالمية المعززة بتقنيات التكنولوجيا المالية مثل سلاسل الكتل لضمان أمن المعلومات، وحماية خصوصية البيانات وضمان مشاركة المعلومات دون المساس بحقوق الأطراف، حيث لا يزال جزء كبير من الأفراد في سورية يفضلون أساليب الخدمات المصرفية التقليدية، على الرغم من تزايد الخدمات المصرفية عبر الهاتف الخليوي.

ثالثاً- آفاق نمو الخدمات المصرفية الالكترونية:

يتوقف نشر الخدمات المصرفية الالكترونية بكفاءة وفعالية، بقدرة المؤسسات المالية على إتاحة البنى التحتية للابتكار، وجودة التنظيم داخل القطاع المصرفي (Del Gaudio, 2024, p14). حيث لا يتحقق التحول الرقمي دون توفر محفزات تكنولوجيا وتنظيمية واجتماعية داعمة للإجراءات حسب الغرض ومتطلبات الكفاءة (Moser-Plautz & Schmidhuber, 2023, p3).

ويتوجب على سورية التكيف مع متطلبات العولمة المالية، بهدف تكامل الأنشطة المالية مع الأحداث اليومية لقطاع الأفراد والأعمال، فلا يمكن تصور قطاع اقتصادي أو مالي يعمل بكفاءة دون مدخلات العولمة المالية ومخرجاتها، حيث تتأثر عولمة الخدمات المصرفية بالهياكل التنظيمية والثقافية والخدمية، كما يلي:

- على المستوى التنظيمي: يجب أن يشمل التحول الرقمي نحو الخدمات المصرفية الالكترونية الجديدة في سورية إعادة تنظيم العمليات والإجراءات والهياكل والخدمات الحالية بشكل معمق، يتجاوز استخدام التقنيات الجديدة نحو إعادة تصميم الجوانب التنظيمية، بما في ذلك الهياكل والعمليات والإجراءات، بحيث يتضمن تقديم خدمات تناظرية من نظير إلى نظير بالوقت الفعلي، وخدمات لاتلامسية أكثر، تكسب الخدمات المصرفية الحالية طابعاً معولماً. وإلا فستبقى الخدمات المصرفية الالكترونية بنمطها الحالي في سورية قاصرة عن دورها، في استيعاب التطورات الحديثة للخدمات المالية، ولاسيما منتجات التكنولوجيا المالية، وبالتالي ستبقى مؤشرات الشمول المالي منخفضة.
- على المستوى الثقافي: التركيز على وعي المواطنين الرقمي، ومستوى النفاذ إلى الإنترنت، حيث إن إدراك الأفراد لفائدة التكنولوجيا وسهولة استخدامها أمر حاسم لتبني الخدمات المصرفية الالكترونية المبتكرة، ولكن المشاركة الالكترونية الفعالة ترتبط بمستوى الدعم الحكومي المقدم لتوصيل تقانة المعلومات والاتصالات إلى الشرائح الاجتماعية كافة بشكل سهل وبتكلفة منخفضة. وبالتالي لتعميق انتشار الخدمات المصرفية الالكترونية لابد من فهم وتحسين العوامل التي تؤثر في قبول المستخدم للخدمات المصرفية الالكترونية، وتحسين تجربة المستخدم، وتلبية توقعاتهم بهدف التكيف مع الأحداث اليومية المؤثرة في نشاطهم بشكل مرن.
- على المستوى الخدمي: يجب إجراء تغييرات مهمة في إشباع الحاجات المصرفية بشكل يتجاوز العمل التنظيمي والتقني إلى انجاز خدمات مصرفية فعلية، بناءً على متطلبات الموقف والحدث اليومي لقطاع الأعمال والأفراد، مع العلم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية كبيرة، وبدون مزاوجة التكنولوجيا مع الخدمات المصرفية لا يمكن انجاز التحول الرقمي في القطاع المصرفي، وتقديم خدمات مصرفية الكترونية مبتكرة.

وتعد منصات الدفع الالكتروني التفاعلية وتطبيقاتها البرمجية المرتبطة مع قطاع الأعمال، والتي تتيح إنجاز الأعمال رقمياً، فرصة هامة للتغيير والنمو وتعزيز واقع الخدمات المصرفية الالكترونية وتكاملها مع قطاع الأعمال، وبالتالي تطوير سوق التمويل في سورية وفق الأعمال المصرفية الحديثة، فالخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة لا يكتمل دورها ما لم تترافق مع منظومة متطورة للدفع الالكتروني، تربط بين مقدم الخدمة والمستفيد النهائي. كما يمكن أن تساهم استراتيجية التحول التي أطلقتها سورية 2021 – 2030 في تحقيق النهوض للقطاع المصرفي، وتحسين تنافسية الخدمات المصرفية الالكترونية التي

تقدمها المصارف العاملة في السوق السورية، حيث أنها تعمل على تكامل البيئة التكنولوجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع البيئة التنظيمية للقطاع المصرفي، ولاسيما منظومة الدفع الإلكتروني التي تمكن جميع الشرائح من الوصول إلى الخدمات وانجاز المعاملات وتسديد وتحويل الأموال.

النتائج

1. تمتلك سورية منظومة مصرفية هجينة أقرب إلى الخدمات المصرفية التقليدية عن الخدمات المصرفية التكنولوجية، فقد أثرت العولمة الاقتصادية والمتغيرات التقنية المتسارعة عالمياً، وظروف الحرب والحصار والعقوبات الغربية في نموذج الخدمات المصرفية السورية، في مسارين، خارجي: وهو مقدار التسارع عالمياً نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية والذكاء الصناعي والجيل الخامس لتقانة الاتصالات، وداخلي: القدرة التنظيمية والتكنولوجية للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في سورية في استيعاب التغيرات التقنية وتضمينها داخل بيئة الأعمال المصرفية السورية، وهذا أدى إلى تغييرات هيكلية للخدمات المصرفية، التي أعطت أهمية عالية لتسوية المدفوعات الإلكترونية، عن باقي الخدمات المصرفية الإلكترونية المعتمدة عالمياً.
2. تركزت الخدمات المصرفية الإلكترونية في سورية بالدرجة الأولى على عملية الربط الشبكي بين المؤسسات المالية وجهات الدفع مع المصارف العامة والخاصة، وبعض الخدمات الإلكترونية المعتمدة على تطبيقات الهاتف الخليوي، وتلك الإجراءات على الرغم من أهميتها إلا أنها توصف على أنها في المرحلة الأولى في خطوات التحول الرقمي، فخلق البيئة التمكينية من خلال الإجراءات الناعمة والبنى التحتية وسهولة الوصول إلى الشبكة، فضلاً عن الدفع الإلكتروني، يعد شرط ضروري ولكنه غير كافٍ، للوصول إلى خدمات مصرفية إلكترونية تنافسية. فالجاهزية الرقمية لقطاع الأعمال لتبني خدمات العولمة المالية مازالت ضعيفة، وتحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى مرحلة النضج التقني في تبني أحدث استخدامات العولمة المالية، ومن ثم توظيفها بشكل كفؤ وفعال في أروقة النظام المصرفي في سورية.
3. لقد أظهر تحليل الواقع الرقمي درجات ضعيفة، وبمستوى أقل من المتوسط العالمي، بسبب التأثير بمتغيرات البيئة التنظيمية بالدرجة الأولى وبحجم القيود والعقوبات الغربية على القطاع المصرفي، ومع ذلك تم انجاز خطوات جزئية تتصل بإدخال تقنيات الدفع الإلكتروني، وهو ما يعكس فجوة كبيرة في نموذج الخدمات المصرفية الإلكترونية في سورية، واقتباره للكثير من منتجات العولمة المالية، فمؤشر السوق المالي 24.5 وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي المقدّر بـ 75 نقطة.
4. انخفاض الانتشار المصرفي والجغرافي للمصارف السورية، ولكن التحدي الحقيقي يتجاوز مؤشرات النفاذ والوصول إلى تخفيض المخاطر المصرفية الخارجية المتمثلة بالعقوبات وتجاوزها، والمخاطر الداخلية المتمثلة بالقيود التنظيمية التي يمارسها مجلس النقد والتسليف من تقييد لعمليات السحب وسقوف الشراء على التجارة الإلكترونية، وهذا يعكس ضعف الكفاءة التشغيلية لنموذج الخدمات المصرفية الإلكترونية، في التعامل مع مخرجات العولمة المالية. وبالتالي هناك تقييم ضعيف لتوافر أبعاد تكنولوجيا المعلومات في المصارف والمؤسسات المالية من حيث استخدام البرمجيات والتطبيقات وقواعد البيانات ونظم المعلومات المصرفية الحديثة الداعمة لعمليات الابتكار المصرفي، وهذا لا يشجع على تبني خدمات العولمة المالية، والوصول إلى مرحلة النضج التقني للخدمات المصرفية.

التوصيات

1. إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحسين مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية وزيادة النفاذية، حتى يستطيع القطاع المصرفي استيعاب التطورات الحديثة للخدمات المالية ولاسيما منتجات التكنولوجيا المالية.
2. هيكلة الجوانب التنظيمية استجابةً للتغيرات المتوافقة مع تسارع التحول الرقمي، وفق الخيارات التقنية التي تحاكي تقديم خدمات مصرفية إلكترونية أكثر تفاعلاً مع الأحداث اليومية للعملاء من دفع – تسديد فواتير – تحويلات. وبشكل آمن وموثوق.
3. تضمين خدمات مصرفية جديدة أكثر انفتاحاً على العولمة المالية مثل البنك الافتراضي- التأمين الرقمي – الاستثمار الرقمي وصولاً إلى تهيئة البنى التحتية لاعتماد عملة مشفرة، قادرة على إنجاز متطلبات منظومة الدفع والاستثمار الرقمي كاملةً.

4. يتطلب رفع القدرات التقنية للمصارف وللمؤسسات المالية بعد استراتيجي أكثر تنظيماً بهدف إعادة هيكلة القطاع المصرفي نحو الخدمات التكنولوجية، وتعميق حالات استخدام تقنية البلوك تشين الضرورية لأمن المعلومات، ولكن القدرات التقنية على الرغم من أنها تعد عامل مهم إلا أنها غير حاسم، والبنية التحتية لوحدها لا تكفي والقرارات والتعاميم والقوانين تبقى قاصرة إن لم تتوفر مقومات أخرى لتعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، تساعد في تحسين الخدمات وتعزيز عمليات الشمول المالي. كما يتعين على الشركات الناشئة والمؤسسات المالية أن يدركوا ديناميكية العلاقة في الوصول إلى البيانات والمعلومات وحمايتها وحفظها ومشاركتها بشكل آمن.

المراجع

1. ابراهيم، أيهم. قاسم، سامر. 2022. دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين كفاءة الابتكارات المصرفية – دراسة ميدانية على المصارف العامة في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 44(2). 149-168.
2. أرشيد، عقلة. (2017). أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على أداء المصارف السعودية، المجلة العربية للإدارة، 37(1). 207-222.
3. البنك العربي- سورية، 2021. التقرير السنوي. 1-193.
4. الدهان، هبة. الرضا، عقبة. 2024. دور التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق الخارجي في سورية- دراسة تحليلية للعوامل والتحديات، لمؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للمؤتمرات العلمية، 2(2). 1-16.
5. درغام، دريد. 2015. السياسة النقدية والمالية في سورية تشخيص ومقترحات حلول، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية.
6. حبروة، الهام. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي – دراسة حالة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والعلوم التسيير، الجزائر. 1-264.
7. سنكري، سهى. 2023. تأثير تنوع نظم الخدمات المصرفية الإلكترونية وولاء العملاء للمصرف – دراسة حالة المصارف الخاصة في سورية، مجلة جامعة البعث، سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، 45(8). 1-52.
8. عبد الحليم، مريم. 2023. أثر استخدام سلسلة الكتل الرقمية في جودة التدقيق الخارجي في البيئة السورية – دراسة ميدانية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 45(1). 194-216.
9. فرحات، منى. ديب، شيرين. أحمد، هادي. 2024. الرقمنة في المصارف الإسلامية السورية ودورها في تعزيز الشمول المالي، المؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للمؤتمرات العلمية، 2(2). 1-20.
10. كعده، عباس. ديب، كنده. ماخوس، ديمة. (2023). جودة الخدمات الحكومية الإلكترونية ودورها في تحقيق رضا العملاء دراسة حالة مركز خدمة المواطن الإلكتروني. مجلة جامعة البعث-سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، 45(6). 1-34.
11. كنعان، علي. الملاح، رامي. 2024. أثر الإجهاد المصرفي على مكونات الاستدامة المصرفية في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 40(2). 1-24.
12. محمد، يزيد. أرناؤوط، مهند. 2024. معوقات تطبيق التحول الرقمي في المصارف السورية – دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية السورية، المؤتمر العلمي الدولي للتحول الرقمي وانعكاساته على التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للمؤتمرات العلمية، 2(2). 1-23.
13. مصرف سورية المركزي. 2021. تشريعات الاقتصاد السوري لعام 2021، قسم الأبحاث الاقتصادية. 1-30.
14. مصرف سورية المركزي. 2024. تشريعات الاقتصاد السوري – النصف الأول، قسم الأبحاث الاقتصادية. 1-23.
15. هيئة التخطيط والتعاون الدولي 2020. الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة 2020. 1-85.

16. هيئة التخطيط والتعاون الدولي. 2021. البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الحرب: الخطة الاستراتيجية (سورية 2030). 1-224.
17. Aracil, E., Jung, J., & Melguizo, A. (2024). Leveraging Fintech mobile money to expand banks' financial services in developing countries. *Finance Research Letters*, 106280.
18. Ashiru, O., Balogun, G., & Paseda, O. (2023). Financial innovation and bank financial performance: Evidence from Nigerian deposit money banks. *Research in Globalization*, 6, 100120.
19. Asgari, B., & Izawa, H. (2023). Does FinTech penetration drive financial development? Evidence from panel analysis of emerging and developing economies. *Borsa Istanbul Review*, 23(5), 1078-1097.
20. Ahamadou, M., Agada, D. B. (2023). Adopting fintech to promote financial inclusion: Evidence from western African economic and monetary union. *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, 17(1). 135-145.
21. Alnemer, H. A. (2022). Determinants of digital banking adoption in the Kingdom of Saudi Arabia: A technology acceptance model approach. *Digital Business*, 2(2), 100037.
22. Broekhoff, M. C., van der Crujisen, C., & de Haan, J. (2024). Towards financial inclusion: trust in banks' payment services among groups at risk. *Economic Analysis and Policy*, 82, 104-123.
23. Bussoli, C., Conte, D., & Barone, M. (2023). The Impact of fintech Merge Operation on Financial Performance: Evidence from a Banking International Sample. *International Journal of Business and Management*, 18(2). 1-72.
24. Cornelli, G., Frost, J., Gambacorta, L., Rau, P. R., Wardrop, R., & Ziegler, T. (2023). Fintech and big tech credit: Drivers of the growth of digital lending. *Journal of Banking & Finance*, 148. 106742.
25. Cuadros-Solas, P. J., Cubillas, E., Salvador, C., & Suárez, N. (2024). Digital disruptors at the gate. Does fintech lending affect bank market power and stability? *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 92, 101964.
26. Del Gaudio, B. L., Gallo, S., & Previtali, D. (2024). Exploring the drivers of investment in Fintech: Board composition and home bias in banking. *Global Finance Journal*, 60, 100944.
27. Emmanuel, B. G., Appiah, M., Gyamfi, B. A., Acheampong, T., & Naeem, M. A. (2024). Transforming banking: Examining the role of AI technology innovation in boosting banks financial performance. *International Review of Financial Analysis*, 103700.

28. Elfaki, K. E., & Ahmed, E. M. (2024). Globalization and financial development contributions toward economic growth in Sudan. *Research in Globalization*, 9, 100246.
29. Ferilli, G. B., Altunbas, Y., Stefanelli, V., Palmieri, E., & Boscia, V. (2024). Fintech governance and performance: Implications for banking and financial stability. *Research in International Business and Finance*, 70, 102349.
30. Ferilli, G. B., Palmieri, E., Miani, S., & Stefanelli, V. (2024). The impact of fintech innovation on digital financial literacy in Europe: Insights from the banking industry. *Research in International Business and Finance*, 69, 102218.
31. Fitch Solutions Group, Inc. 2024. Country risk index, BMI fitch solutions company.
32. Galeone, G., Ranaldo, S., & Fusco, A. (2024). ESG and fintech: Are they connected? *Research in International Business and Finance*, 69, 102225.
33. Garg, G., Shamshad, M., Gauhar, N., Tabash, M. I., Hamouri, B., & Daniel, L. N. (2023). A Bibliometric Analysis of Fintech Trends: An Empirical Investigation. *International Journal of Financial Studies*, 11(2). 79.
34. Hornuf, L., Safari, K., & Voshaar, J. (2024). Mobile fintech adoption in Sub-Saharan Africa: A systematic literature review and meta-analysis. *Research in International Business and Finance*, 73, 102529.
35. Innes, C. R., & Andrieu, J. (2022). Banking on fintech in emerging markets. IFC, a member of the World Bank Group. 1-8.
36. Kaniadakis, A., & Foster, P. (2024). The role of fintech startups and big banks in shaping trust expectations from blockchain use in mainstream financial markets. *Technological Forecasting and Social Change*, 203, 123376.
37. Kodongo, O. (2024). Financial inclusion effects of engaging with the fintech ecosystem. *International Review of Economics & Finance*, 103671.
38. Li, B., Guo, F., Xu, L., & Meng, S. (2024). Fintech business and corporate social responsibility practices. *Emerging Markets Review*, 59, 101105.
39. Li, H., Lu, Z., & Yin, Q. (2023). The development of Fintech and SME innovation: Empirical evidence from China. *Sustainability*, 15(3). 2541
40. Lavrinenko, O., Čižo, E., Ignatjeva, S., Danileviča, A., & Krukowski, K. (2023). Financial technology (FinTech) as a financial development factor in the EU countries. *Economies*, 11(2), 45.

41. Mirchandani, A., Gupta, N., & Ndiweni, E. (2020). Understanding the Fintech Wave: a search for a theoretical explanation. *International journal of economics and financial issues*, 10(5).331.
42. Moser-Plautz, B., & Schmidhuber, L. (2023). Digital government transformation as an organizational response to the COVID-19 pandemic. *Government Information Quarterly*, 40(3), 101815.
43. Muganyi, T., Yan, L., Yin, Y., Sun, H., Gong, X., & Taghizadeh-Hesary, F. (2022). Fintech, regtech, and financial development: evidence from China. *Financial innovation*, 8(1). 1-20.
44. Rodrigues, L. F., Oliveira, A., & Rodrigues, H. (2023). Technology management has a significant impact on digital transformation in the banking sector. *International Review of Economics & Finance*, 88, 1375-1388.
45. Sharma, V., Jangir, K., Gupta, M., & Rupeika-Apoga, R. (2024). Does service quality matter in fintech payment services? An integrated SERVQUAL and TAM approach. *International Journal of Information Management Data Insights*, 4(2), 100252.
46. Tesega, M. (2022). Does financial globalization contribute to financial development in developing countries? Evidence from Africa. *Heliyon*, 8(10). 10974.
47. Ul-Durar, S., Bakkar, Y., Arshed, N., Naveed, S., & Zhang, B. (2025). FinTech and economic readiness: institutional navigation amid climate risks. *Research in International Business and Finance*, 73, 102543.
48. Van Dinh, D. (2024). Digital economy and the electronic payment behavior: An empirical analysis. *Transnational Corporations Review*, 16(4), 200078.
49. Wu, Z., Pathan, S., & Zheng, C. (2024). Fintech adoption in banks and their liquidity creation. *The British Accounting Review*, 101322.
50. Zheng, K., Zheng, L. J., Gauthier, J., Zhou, L., Xu, Y., Behl, A., & Zhang, J. Z. (2022). Blockchain technology for enterprise credit information sharing in supply chain finance. *Journal of Innovation & Knowledge*, 7(4). 100256.